

الهجرة واللجوء والأمن في الاتحاد الأوروبي

دليل شامل لتنظيم الهجرة وحق اللجوء والتعاون
الجنائي بين الدول الأعضاء

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقير والمؤلف القانوني
والمحاضر الدولي في القانون

حقوق الملكية الفكرية

يمنع نهائياً النسخ أو الاقتباس أو الترجمة أو الطبع أو
النشر أو التوزيع إلا بإذن خطي من المؤلف

جميع الحقوق محفوظة للطبعة الأولى

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة وأبي الطاهر

الذين علّمانني أن الإنسان أخو الإنسان بغض النظر
عن اللون أو الدين أو الحدود

أدام الله لهما النور في قبورهما واجعل مثواتهما
فردوساً من الجنان

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال المصرية الجزائرية

يا من تمثلين جسراً بين الحضارات وثقافات العالم

أهديك هذا الكتاب ليكون دليلاً لفهم تعقيدات الهجرة
وكرامة اللاجئين وعدالة التعاون الأمني

مقدمة

تشكل قضايا الهجرة واللجوء والأمن أحد أكثر الملفات تعقيداً وحساسية في المشروع الأوروبي المعاصر. فبينما يطمح الاتحاد الأوروبي إلى بناء فضاء من الحرية والأمن والعدالة دون حدود داخلية، يواجه تحديات غير مسبوقة ناتجة عن تدفقات الهجرة المختلطة، وأزمات اللجوء الإنسانية، والتهديدات الأمنية العابرة للحدود. يأتي هذا الكتاب كأول دراسة شاملة وأصيلة تدمج بين الأبعاد القانونية والسياسية والعملية لهذه المعضلة الثلاثية، مقدمة تحليلاً نقدياً للإطار التشريعي الأوروبي واجتهادات محاكمتي الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إن الهدف من هذا العمل ليس فقط سرد النصوص واللوائح، بل فهم الفلسفة الكامنة وراء سياسات الهجرة الأوروبية، وتقييم توازنها الدقيق بين حماية

الحدود الخارجية واحترام الحقوق الأساسية، وتحليل آليات التعاون الجنائي التي تهدف لمكافحة الجريمة المنظمة دون المساس بضمانات المحاكمة العادلة. هذا الدليل موجه للممارسين القانونيين، وصانعي السياسات، والباحثين الأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني، وليكن مرجعاً عملياً يساهم في بناء نظام هجرة ولجوء وأمن أوروبي أكثر إنسانية وفعالية وعدالة.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول الإطار القانوني والمؤسسي لسياسات الهجرة واللجوء والأمن في الاتحاد الأوروبي

الفصل الثاني تطور مفهوم فضاء الحرية والأمن والعدالة من ماستريخت إلى لشبونة

الفصل الثالث نظام شنغن وإدارة الحدود الخارجية: بين الانفتاح الداخلي والإغلاق الخارجي

الفصل الرابع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل
فرونتكس: الصلاحيات والمسائلة

الفصل الخامس النظام الأوروبي المشترك للجوء
الأسس والمبادئ العامة

الفصل السادس إجراءات تحديد الدولة المسؤولة عن
فحص طلب اللجوء لائحة دبلن الثالثة

الفصل السابع معايير منح الحماية الدولية صفة اللاجئ
والحماية الفرعية

الفصل الثامن إجراءات اللجوء والضمانات الإجرائية
لحقوق طالبي الحماية

الفصل التاسع استقبال طالبي اللجوء شروط
الاستقبال والاحتجاز والكرامة الإنسانية

الفصل العاشر إعادة التوطين والتضامن بين الدول
الأعضاء آليات التوزيع والإخفاق السياسي

الفصل الحادي عشر مكافحة الهجرة غير النظامية بين
الضرورة الأمنية وحقوق الإنسان

الفصل الثاني عشر اتفاقيات إعادة القراء والتعاون مع
دول المنشأ والعبور

الفصل الثالث عشر لم شمل الأسر وحق الحياة
العائلية في التشريعات الأوروبية

الفصل الرابع عشر اندماج المهاجرين القانونيين
سياسات الإدماج والمواطنة الأوروبية

الفصل الخامس عشر التعاون الجنائي بين الدول
الأعضاء المبادئ والأدوات القانونية

الفصل السادس عشر مذكرة التوقيف الأوروبية ثورة
في تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء

الفصل السابع عشر يوروبول ويوروجست دور الوكالات
الأوروبية في التنسيق الأمني والقضائي

الفصل الثامن عشر الاعتراف المتبادل بالقرارات الجنائية وتحديات الثقة المتبادلة

الفصل التاسع عشر حماية البيانات الشخصية في سياق التعاون الأمني والشرطي

الفصل العشرون مستقبل سياسات الهجرة واللجوء والأمن التحديات والفرص في عقد جديد

الفصل الأول

الإطار القانوني والمؤسسي لسياسات الهجرة واللجوء والأمن في الاتحاد الأوروبي

نبدأ بتأسيس الفهم المؤسسي للقدرات والصلاحيات الأوروبية في مجالات الهجرة واللجوء والأمن. نحلل التطور التاريخي من التعاون الحكومي الدولي في إطار مجموعة ترينو إلى إضفاء الطابع المجتمعي على هذه السياسات بموجب معاهدة أمستردام ثم تعزيزها بمعاهدة لشبونة. نوضح الاختصاصات المشتركة بين

الاتحاد والدول الأعضاء في هذه المجالات الحساسة، ودور كل من المجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية في صنع السياسات. نناقش أيضاً العلاقة المعقدة بين قانون الاتحاد الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وكيف تؤثر اجتهادات محكمة ستراسبورغ على تفسير وتطبيق التشريعات الأوروبية. يهدف هذا الفصل إلى تزويد القارئ بالخريطة المؤسسية اللازمة لفهم من يقرر ماذا، وكيف يتم تنفيذ السياسات على أرض الواقع، وأين تكمن نقاط القوة والضعف في النظام الحالي.

الفصل الثاني

تطور مفهوم فضاء الحرية والأمن والعدالة من ماستريخت إلى لشبونة

نتتبع في هذا الفصل الرحلة التاريخية لفكرة فضاء الحرية والأمن والعدالة كركيزة أساسية للمشروع الأوروبي. نبدأ من مبادئ شنغن الأولى لإلغاء الضوابط على الحدود الداخلية، مروراً بمعاهدة ماستريخت

التي أدرجت التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية كركن من أركان الاتحاد، وصولاً إلى معاهدة لشبونة التي أزالاً الجدار بين التعاون الشرطي والقضائي والسياسات المجتمعية. نحلل كيف تطور التوازن بين البعد الأمني والبعد الحقوقي في هذا المفهوم، وكيف أثرت الأزمات المتتالية من هجمات إرهابية إلى موجات لجوء على أولويات السياسات الأوروبية. نناقش أيضاً التوتر الدائم بين سيادة الدول الأعضاء في مجال الأمن الداخلي ومتطلبات التكامل الأوروبي. يهدف هذا الفصل إلى فهم الجذور الفلسفية والسياسية للسياسات الحالية، وإدراك أن ما نراه اليوم هو نتاج عقود من المفاوضات والتسويات بين رؤى مختلفة لأوروبا الموحدة.

الفصل الثالث

نظام شنغن وإدارة الحدود الخارجية بين الانفتاح الداخلي والإغلاق الخارجي

نخصص هذا الفصل لتحليل أحد أهم إنجازات التكامل

الأوروبي وهو منطقة شنغن الخالية من الضوابط على الحدود الداخلية، والتحديات المصاحبة لإدارة حدودها الخارجية الموحدة. نشرح آلية عمل مدونة حدود شنغن وشروط التنقل الحر للأشخاص، والاستثناءات المسموح بها لإعادة الضوابط الحدودية مؤقتاً لأسباب أمنية أو نظام عام. نحلل النظام المتكامل لإدارة الحدود الخارجية بما في ذلك نظام الدخول والخروج، ونظام معلومات التأشيرات، ونظام السفر والترخيص الأوروبي المستقبلي. نناقش الإشكاليات العملية والسياسية لإغلاق الحدود الخارجية في وجه تدفقات الهجرة غير النظامية، وتأثير ذلك على مبدأ التضامن بين الدول الأعضاء. يهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم دقيق للتوازن الصعب بين حرية التنقل كأحد الحقوق الأساسية للمواطنين الأوروبيين، وضرورة حماية الحدود كأولوية أمنية للدول الأعضاء.

الفصل الرابع

الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل فرونتكس
الصلاحيات والمسائلة

نغوص في تحليل الوكالة الأوروبية الأكثر إثارة للجدل وهي فرونتكس، التي تحولت من مجرد أداة تنسيق إلى قوة عملياتية ذات صلاحيات واسعة على الحدود الخارجية. ندرس التطور التشريعي لوكالة فرونتكس، وصلاحياتها في دعم الدول الأعضاء، وتنسيق العمليات المشتركة، والتدخل المباشر في حالات الطوارئ. نناقش الإشكاليات القانونية والأخلاقية المتعلقة بمساءلة الوكالة عن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة خلال عملياتها، وآليات الشكاوى المتاحة للمتضررين. نحلل العلاقة المعقدة بين فرونتكس والسلطات الوطنية، وتحديات التنسيق في الميدان. نقدم تقييماً نقدياً لفعالية الوكالة في تحقيق أهدافها المعلنة، ومدى توافق عملياتها مع مبادئ حماية الحقوق الأساسية. يهدف هذا الفصل إلى فهم دور الوكالة كواجهة لأوروبا الموحدة في إدارة حدودها، والتحديات التي تواجهها في التوفيق بين المهام الأمنية والالتزامات الحقوقية.

الفصل الخامس

النظام الأوروبي المشترك للجوء الأسس والمبادئ العامة

ننتقل إلى صلب موضوع اللجوء لنحلل الركائز الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء الذي يهدف إلى توحيد معايير الحماية عبر الدول الأعضاء. نشرح المصادر القانونية الرئيسية بما في ذلك توجيه مؤهلات اللاجئين، وتوجيه إجراءات اللجوء، وتوجيه شروط الاستقبال، ولائحة دبلن. نناقش المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام مثل عدم الإعادة القسرية، ووحدة الأسرة، والمعاملة الإنسانية لطالبي اللجوء. نحلل هدف النظام في تحقيق مستويات متقاربة من الحماية في جميع أنحاء الاتحاد، والتحديات العملية لتحقيق هذا الهدف في ظل اختلافات كبيرة في القدرات الإدارية والقضائية بين الدول الأعضاء. يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة شاملة على البنية التشريعية للجوء في أوروبا، وفهم الفلسفة التي تسعى لتحقيق توازن بين المسؤولية الإنسانية والتضامن الأوروبي من جهة، وضبط تدفقات الهجرة من جهة أخرى.

الفصل السادس

إجراءات تحديد الدولة المسؤولة عن فحص طلب اللجوء لائحة دبلن الثالثة

نخصص هذا الفصل لتحليل أحد أكثر أدوات نظام اللجوء الأوروبي تعقيداً وإثارة للجدل وهي لائحة دبلن الثالثة التي تحدد الدولة المسؤولة عن فحص كل طلب لجوء. نشرح المعايير الهرمية لتحديد المسؤولية بدءاً من لم الشمل الأسري، مروراً بإصدار التأشيرات أو تصاريح الإقامة، وصولاً إلى معيار الدخول الأول غير النظامي الذي يثير معظم النزاعات. نحلل الإشكاليات العملية لتطبيق اللائحة، بما في ذلك صعوبة إثبات مسار الرحلة، واختلاف ظروف الاستقبال بين الدول، وتأثير ذلك على حقوق طالبي اللجوء. نناقش الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي فرض قيوداً على نقل طالبي اللجوء إلى دول قد تتعرض فيها حقوقهم للخطر. يهدف هذا الفصل إلى فهم الآلية التي تهدف لمنع تعدد

طلبات اللجوء وتحميل الدول الحدودية عبئاً غير متناسب، وتحليل أسباب فشلها الجزئي في تحقيق العدالة والتضامن المنشودين.

الفصل السابع

معايير منح الحماية الدولية صفة اللاجئ والحماية الفرعية

ندخل في صلب المادة القانونية لنحلل المعايير الموضوعية لمنح صفة اللاجئ وفقاً لاتفاقية جنيف لعام 1951 كما تم تضمينها في التشريع الأوروبي. نشرح عناصر التعريف وهي الخوف المبرر من الاضطهاد، والأسباب الخمسة المحددة وهي العرق، الدين، الجنسية، الرأي السياسي، أو الانتماء لفئة اجتماعية معينة، وعدم قدرة أو عدم رغبة الدولة الأصلية في توفير الحماية. ننتقل بعد ذلك لشرح نظام الحماية الفرعية الذي يحمي الأشخاص المعرضين لخطر حقيقي يتعرضون لضرر جسيم في حال عودتهم مثل عقوبة الإعدام، التعذيب، أو التهديد الجسيم

للحياة بسبب العنف العشوائي في حالات النزاع المسلح. نناقش التحديات التفسيرية في تطبيق هذه المعايير على وقائع معقدة، ودور المحاكم الوطنية والأوروبية في توحيد الفهم القضائي. يهدف هذا الفصل إلى تزويد الممارس القانوني بالأدوات التحليلية اللازمة لتقييم أحقية طلبات اللجوء، وفهم الفروق الدقيقة بين أنواع الحماية المختلفة وأثارها القانونية.

الفصل الثامن

إجراءات اللجوء والضمانات الإجرائية لحقوق طالبي الحماية

نركز في هذا الفصل على الجانب الإجرائي الذي يحدد فعلياً مصير طالبي اللجوء من لحظة تقديم الطلب حتى صدور القرار النهائي. نشرح الحق في الوصول إلى الإجراءات، والحق في مترجم فوري، والحق في المساعدة القانونية، والحق في الاستماع الشخصي، وضمانات الفحص الفردي الموضوعي والمستقل لكل طلب. نناقش الإجراءات المتسارعة والإجراءات على

الحدود والظروف الاستثنائية التي تسمح بها، والضمانات الدنيا التي يجب احترامها حتى في هذه الحالات. نحلل حق الطعن الفعال أمام محكمة أو هيئة قضائية مستقلة ضد قرارات الرفض، وأثر هذا الطعن على تنفيذ قرار الإعادة. نقدم تقييماً للتحديات العملية في تنفيذ هذه الضمانات، خاصة في ظل الضغط على أنظمة اللجوء الوطنية. يهدف هذا الفصل إلى ضمان أن يفهم الممارسون القانونيون الحقوق الإجرائية لعملائهم، وكيفية الدفاع عنها بفعالية أمام الإدارات والمحاكم الوطنية.

الفصل التاسع

استقبال طالبي اللجوء شروط الاستقبال والاحتجاز والكرامة الإنسانية

نتناول في هذا الفصل المرحلة الحرجة التي يقضيها طالبو اللجوء في انتظار البت في طلباتهم، وهي مرحلة غالباً ما تطول لأشهر أو سنوات. نشرح المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء بما في ذلك المأكل،

الملبس، المسكن، الرعاية الصحية، وإتاحة التعليم للأطفال. نناقش القضية الشائكة لاحتجاز طالبي اللجوء، والشروط الاستثنائية التي تسمح به، والضمانات الإجرائية الواجبة، والبدائل الأقل تقييداً التي يجب استكشافها أولاً. نحلل الاجتهاد القضائي الذي أكد أن ظروف الاستقبال غير اللائقة قد تصل لدرجة المعاملة اللاإنسانية أو المهينة المحظورة بموجب المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. نقدم إرشادات عملية للدفاع عن حقوق طالبي اللجوء في مرحلة الاستقبال، والطعن في قرارات الاحتجاز أو ظروف الاستقبال غير الملائمة. يهدف هذا الفصل إلى حماية الكرامة الإنسانية لطالبي اللجوء خلال فترة الانتظار الصعبة، وضمان عدم تحول إجراءات اللجوء إلى معاناة إضافية لمن فروا أساساً من المعاناة.

الفصل العاشر

إعادة التوطين والتضامن بين الدول الأعضاء آليات التوزيع والإخفاق السياسي

نخصص هذا الفصل لتحليل أحد أكبر التحديات السياسية في نظام اللجوء الأوروبي وهو مبدأ التضامن وتقاسم المسؤولية بين الدول الأعضاء. نشرح الآليات المختلفة لإعادة التوطين من دول اللجوء الأولى خارج أوروبا، وبرامج النقل الداخلي لطالبي اللجوء من الدول الحدودية المضغوطة إلى دول أخرى في الاتحاد. نحلل أسباب فشل نظام الحصص الإلزامية المقترح خلال أزمة 2015، والمقاومة السياسية من بعض الدول الأعضاء، وتأثير ذلك على استمرار الضغط على الدول الحدودية الجنوبية والشرقية. نناقش البدائل المقترحة مثل التضامن المرن الذي يسمح باختيار بين استقبال الأشخاص أو تقديم دعم مالي أو فني. نقدم تقييماً نقدياً لجدوى هذه الآليات في ظل غياب الثقة السياسية والتزام حقيقي بالمسؤولية المشتركة. يهدف هذا الفصل إلى فهم العقبات السياسية العميقة التي تعيق إصلاح نظام اللجوء، والتفكير في حلول واقعية قد تحقق توازناً مقبولاً بين المصالح الوطنية والالتزامات الأوروبية المشتركة.

الفصل الحادي عشر

مكافحة الهجرة غير النظامية بين الضرورة الأمنية وحقوق الإنسان

نتناول في هذا الفصل السياسات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير النظامية، والتوازن الصعب بين الأهداف الأمنية والالتزامات الحقوقية. نشرح الإطار القانوني لتجريم تسهيل الدخول غير النظامي، والاستثناءات الواجبة للأعمال الإنسانية البحتة. نناقش عمليات العودة القسرية للمهاجرين غير النظاميين، والضمانات الإجرائية الواجبة، ومبدأ عدم الإعادة القسرية كحد أحمر لا يمكن تجاوزه حتى مع من دخلوا بشكل غير نظامي. نحلل استخدام التدابير الرادعة مثل احتجاز المهاجرين قبل الترحيل، والقيود على حركتهم، وتأثير ذلك على حقوقهم الأساسية. نقدم تحليلاً نقدياً لفعالية سياسات الردع في تحقيق أهدافها المعلنة، والتكاليف الإنسانية والقانونية المترتبة عليها. يهدف هذا الفصل إلى حماية حقوق المهاجرين غير النظاميين الذين يظلون أشخاصاً يتمتعون بحقوق أساسية حتى لو انتهكوا قوانين الهجرة، وضمان أن

تكون سياسات المكافحة متناسبة وضرورية في مجتمع ديمقراطي.

الفصل الثاني عشر

اتفاقيات إعادة القراء والتعاون مع دول المنشأ والعبور

ننتقل إلى البعد الخارجي لسياسات الهجرة الأوروبية لنحلل استراتيجية التعاون مع دول المنشأ والعبور لإدارة تدفقات الهجرة قبل وصولها للحدود الأوروبية. نشرح طبيعة اتفاقيات إعادة القراء التي تلتزم بموجبها الدول الثالثة باستقبال رعاياها أو المارين عبر أراضيها الذين تم رفض طلبات لجوئهم في أوروبا. نناقش الحوافز والعقوبات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي في مفاوضاته، مثل تسهيل منح التأشيرات، أو المساعدات الإنمائية، أو تقييد التعاون في مجالات أخرى. نحلل المخاوف الحقوقية من أن تؤدي هذه الاتفاقيات إلى إعادة غير مباشرة لطالبي اللجوء إلى دول قد لا تحترم حقوقهم، أو إلى إعاقة وصولهم لإجراءات اللجوء العادلة. نقدم تقييماً لفعالية هذه

الاتفاقيات في تحقيق أهدافها، وتأثيرها على العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. يهدف هذا الفصل إلى فهم الأدوات الدبلوماسية التي تستخدمها أوروبا لإدارة الهجرة عن بعد، والتحديات الأخلاقية والقانونية المرتبطة بتفويض مهام الحماية لدول قد لا تلتزم بالمعايير الدولية.

الفصل الثالث عشر

لم شمل الأسر وحق الحياة العائلية في التشريعات الأوروبية

نخصص هذا الفصل لحماية أحد أهم الحقوق الإنسانية وهو حق الحياة العائلية في سياق سياسات الهجرة. نشرح توجيه لم شمل الأسر الذي يمنح المقيمين القانونيين في الاتحاد الأوروبي الحق في جلب أفراد أسرهم النوويين للانضمام إليهم. نحلل الشروط التي تسمح للدول الأعضاء بفرضها مثل موارد الدخل الكافية، والسكن الملائم، والتأمين الصحي، واختبارات الاندماج المسبقة. نناقش الاجتهاد القضائي للمحكمة

الأوروبية لحقوق الإنسان الذي وسع مفهوم الحياة العائلية، وفرض قيوداً على سلطة الدول في رفض لم الشمل خاصة عندما يتعلق الأمر بالأطفال. نسلط الضوء على التحديات العملية التي تواجه الأسر في إثبات روابطها العائلية، وتكاليف وإجراءات الطلبات الطويلة والمعقدة. يهدف هذا الفصل إلى تمكين المحامين من الدفاع بفعالية عن حق عملائهم في العيش مع أسرهم، واستخدام الأدوات القانونية الأوروبية والوطنية والدولية لتحقيق هذا الهدف الإنساني الأساسي.

الفصل الرابع عشر

اندماج المهاجرين القانونيين سياسات الإدماج والمواطنة الأوروبية

نتناول في هذا الفصل المرحلة التي تلي الحصول على وضع قانوني، وهي عملية الاندماج الناجح للمهاجرين في مجتمعات الاستقبال. نشرح مفهوم الاندماج كعملية ثنائية الاتجاه تتطلب جهوداً من

المهاجرين والمجتمع المضيف على حد سواء. نحلل الأدوات الأوروبية لتعزيز الاندماج مثل برامج تعلم اللغة، والتوجيه المدني، والوصول لسوق العمل والتعليم، ومكافحة التمييز. نناقش مسألة اكتساب الجنسية الأوروبية كنهاية لمسار الاندماج، والشروط المختلفة التي تفرضها الدول الأعضاء، والتأثير العميق للجنسية على الحقوق السياسية والاجتماعية للأفراد. نقدم تقييماً لسياسات الاندماج في دول أوروبية مختلفة، والدروس المستفادة من النجاحات والإخفاقات. يهدف هذا الفصل إلى تعزيز رؤية الاندماج كفرصة لإثراء المجتمعات الأوروبية، وليس كعبء أو تهديد، وتقديم أدوات عملية لتحقيق اندماج ناجح يحترم التنوع ويبني التماسك الاجتماعي.

الفصل الخامس عشر

التعاون الجنائي بين الدول الأعضاء المبادئ والأدوات القانونية

نتنقل الآن للبعد الأمني لنحلل آليات التعاون الجنائي

بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تهدف لمكافحة الجريمة العابرة للحدود. نشرح مبدأ الاعتراف المتبادل بالقرارات القضائية كأداة أساسية لتجاوز بقاء إجراءات المساعدة القانونية التقليدية. نحلل الأدوات الرئيسية مثل مذكرة التوقيف الأوروبية، وأمر التجميد الأوروبي، وأمر التحقيق الأوروبي، وكيفية عملها العملي. نناقش الضمانات الإجرائية لحقوق المشتبه بهم والمتهمين في إطار هذا التعاون المعزز، مثل الحق في مترجم، والحق في محام، والحق في الإعلام بالتهم. نقدم تقييماً لفعالية هذه الآليات في تسريع التعاون، والتحديات المتبقية في التوفيق بين الأنظمة القانونية المختلفة للدول الأعضاء. يهدف هذا الفصل إلى تزويد الممارسين القانونيين بفهم عملي لكيفية استخدام أدوات التعاون الجنائي الأوروبي، والدفاع عن حقوق عملائهم في إطار هذه الآليات المتسارعة.

الفصل السادس عشر

مذكرة التوقيف الأوروبية ثورة في تسليم المجرمين بين الدول الأعضاء

نخصص هذا الفصل لتحليل أحد أهم إنجازات التعاون القضائي الأوروبي وهي مذكرة التوقيف الأوروبية التي حلت محل إجراءات التسليم التقليدية البطيئة والمعقدة. نشرح آلية عمل المذكرة التي تسمح بتسليم شخص مطلوب للمحاكمة أو لتنفيذ حكم صادر في دولة عضو أخرى بناءً على قرار قضائي واحد قابل للتنفيذ في جميع أنحاء الاتحاد. نحلل أسباب الرفض الاختيارية والإلزامية لتنفيذ المذكرة، خاصة تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وظروف الاحتجاز في الدولة الطالبة. نناقش الاجتهاد القضائي لمحكمة العدل الأوروبية الذي وازن بين كفاءة المذكرة وحماية الحقوق الأساسية، وفرض رقابة قضائية على ظروف الاحتجاز قبل التنفيذ. نقدم إرشادات عملية للمحامين حول كيفية الطعن في تنفيذ مذكرة التوقيف، واستخدام الضمانات المتاحة لحماية حقوق موكلهم. يهدف هذا الفصل إلى فهم هذه الأداة القوية التي تعزز الأمن الأوروبي، وضمان استخدامها بطريقة تحترم سيادة القانون والحقوق الفردية.

الفصل السابع عشر

يوروبول ويوروجست دور الوكالات الأوروبية في التنسيق الأمني والقضائي

نحلل في هذا الفصل دور الوكالات الأوروبية المتخصصة في تعزيز التعاون العملي بين السلطات الوطنية. نبدأ بيوروبول وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في إنفاذ القانون، وصلاحياتها في جمع وتحليل وتبادل المعلومات الاستخباراتية، ودعم العمليات المشتركة ضد الجريمة المنظمة والإرهاب. ننتقل ليوروجست وحدة التعاون القضائي الأوروبي، ودورها في تسهيل التنسيق بين النيابة العامة والقضاة في التحقيقات والمحاكمات العابرة للحدود. نناقش الضمانات القانونية لعمليات هذه الوكالات، خاصة في مجال حماية البيانات الشخصية، والرقابة البرلمانية والقضائية على أنشطتها. نقدم تقييماً لفعالية هذه الوكالات في تحقيق أهدافها، والتحديات المتبقية في التنسيق بين الهياكل الوطنية والأوروبية. يهدف هذا الفصل إلى فهم البنية التحتية المؤسسية للتعاون الأمني والقضائي الأوروبي، وكيفية تفاعل الممارسين الوطنيين مع هذه

الهيكل لتحقيق نتائج ملموسة في قضاياهم.

الفصل الثامن عشر

الاعتراف المتبادل بالقرارات الجنائية وتحديات الثقة المتبادلة

نعود لمبدأ الاعتراف المتبادل لنحلله كفلسفة أساسية للتعاون القضائي الأوروبي، وكأداة عملية لتجاوز الاختلافات بين الأنظمة القانونية الوطنية. نشرح كيف يفترض هذا المبدأ أن القرارات الصادرة في دولة عضو تحظى بثقة الدول الأخرى وتنفذ فيها بأقل قدر من الشكليات. نناقش التحديات التي تواجه هذا المبدأ، خاصة في ظل اختلاف معايير المحاكمة العادلة، وظروف الاحتجاز، وحقوق الدفاع بين الدول الأعضاء. نحلل الاجتهاد القضائي الذي طور مفهوم الثقة المتبادلة كافتراض قابل للدحض عندما تكون هناك مخاطر حقيقية بانتهاك الحقوق الأساسية. نقدم إرشادات للمحامين حول كيفية استخدام هذه الحجج للدفاع عن موكلهم في إجراءات الاعتراف المتبادل.

يهدف هذا الفصل إلى فهم التوازن الدقيق بين كفاءة التعاون القضائي وحماية الحقوق الفردية، وكيفية الدفاع عن هذا التوازن في الممارسة العملية.

الفصل التاسع عشر

حماية البيانات الشخصية في سياق التعاون الأمني والشرطي

نخصص هذا الفصل لإشكالية حساسة وهي كيفية التوفيق بين ضرورة تبادل المعلومات لأغراض أمنية، وواجب حماية البيانات الشخصية للأفراد. نشرح الإطار القانوني الخاص بحماية البيانات في سياق التعاون الشرطي والقضائي، والذي يختلف عن النظام العام لحماية البيانات. نحلل أنظمة المعلومات الأوروبية الكبرى مثل نظام معلومات شنغن، ويوروداك، ونظام معلومات التأشيرات، وكيفية استخدامها في إدارة الهجرة ومكافحة الجريمة. نناقش حقوق الأفراد في الوصول لبياناتهم، وتصحيحها، وحذفها في هذه الأنظمة الأمنية، وآليات الطعن المتاحة. نقدم تقييماً

للتوازن الحالي بين الأمن والخصوصية، والتحديات الناشئة عن التطور التكنولوجي السريع في مجال المراقبة وتحليل البيانات. يهدف هذا الفصل إلى حماية الحقوق الرقمية للأفراد في سياق أمني حساس، وضمان أن تكون أدوات مكافحة الجريمة محكومة بسيادة القانون واحترام الخصوصية.

الفصل العشرون

مستقبل سياسات الهجرة واللجوء والأمن التحديات والفرص في عقد جديد

نختم الكتاب باستشراف المستقبل وتحليل التحديات الناشئة والفرص المتاحة لإصلاح سياسات الهجرة واللجوء والأمن الأوروبية. نناقش تأثير التغيرات الجيوسياسية، والتغير المناخي، والتطور التكنولوجي على أنماط الهجرة والتهديدات الأمنية. نحلل مقترحات الإصلاح الحالية مثل الميثاق الجديد للهجرة واللجوء، وإمكانية تحقيق توازن أفضل بين المسؤولية والتضامن. نطرح رؤية لمستقبل التعاون الجنائي الأوروبي في ظل

التحديات الأمنية المتطورة، والحاجة لتعزيز الضمانات
الإجرائية. نقدم توصيات عملية للمشرعين، والقضاة،
والممارسين القانونيين للمساهمة في بناء نظام
أوروبي أكثر عدالة وفعالية وإنسانية. نؤكد أن مستقبل
أوروبا يعتمد على قدرتها على معالجة هذه الملفات
المعقدة بطريقة تحترم قيمها التأسيسية من كرامة
إنسانية، وحرية، وديمقراطية، وسيادة قانون.

تم بحمد الله وتوفيقه

دكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف